٦ مايو، ٢٠٢٦

النشرة اليومية

سجّلت المملكة العربية السعودية عجزًا في الميزانية قدره 125.7 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2026، وذلك مع ارتفاع كبير في الإنفاق

أصدرت وزارة المالية تقرير الأداء المالي للربع الأول من عام 2026، حيث سجلت المملكة العربية السعودية عجزًا في الميزانية قدره 125.7 مليار ريال سعودي، مقارنة بـ 58.7 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2025، بارتفاع نسبته 114.2% على أساس سنوي. ويمثل عجز الربع الأول من عام 2026 نحو 76% من إجمالي العجز المُقدّر للعام كامل 2026. ويعود اتساع العجز بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإنفاق بنسبة 20.0% على أساس سنوي ليصل إلى 386.7 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2026 (ما يعادل 29.5% من إجمالي الإنفاق المُقدّر لعام 2026)، بالتزامن مع تراجع الإيرادات بنسبة 1.0% على أساس سنوي إلى 261.0 مليار ريال سعودي، وذلك بشكل رئيسي نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 3.4% على أساس سنوي. وقد بلغت الإيرادات الإجمالية في الربع الأول من عام 2026 نحو 22.7% من إجمالي الإيرادات المُقدّرة للعام كامل 2026.

تم تمويل العجز من خلال الاقتراض، دون السحب من الاحتياطيات الحكومية. وخلال الربع، ارتفع الدين العام بنسبة 9.8% (بما يعادل 148.2 مليار ريال سعودي) ليصل إلى 1,667 مليار ريال سعودي، مقارنة بـ 1,519 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2025. وقد تجاوز الدين العام المستوى المُقدّر في ميزانية 2026 والبالغ 1,622 مليار ريال سعودي. في المقابل، بلغت الاحتياطيات الحكومية 401 مليار ريال سعودي، وهو مستوى أعلى بكثير من المستوى المُقدّر لعام 2026 والبالغ 390 مليار ريال سعودي. ويتكوّن إجمالي الدين العام البالغ 1,667 مليار ريال سعودي من 1,043 مليار ريال سعودي ديون محلية و624 مليار ريال سعودي ديون خارجية. وارتفعت الديون المحلية بنسبة 10.5% (99.4 مليار ريال سعودي، تمثل 67% من إجمالي الزيادة في الدين العام) خلال الربع الأول من 2026، بينما ارتفعت الديون الخارجية بنسبة 8.5% (48.8 مليار ريال سعودي، تمثل 32.9% من إجمالي الزيادة في الدين العام).

بلغت الإيرادات المالية في الربع الأول من عام 2026 نحو 261.0 مليار ريال سعودي، بانخفاض قدره 1.0% على أساس سنوي مقارنة بـ 263.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2025. وتتكون الإيرادات الإجمالية من إيرادات نفطية بقيمة 144.7 مليار ريال سعودي (بانخفاض 3.4% على أساس سنوي) وإيرادات غير نفطية بقيمة 116.3 مليار ريال سعودي (بارتفاع 2.1% على أساس سنوي).

ارتفع الإنفاق المالي بنسبة 20.0% على أساس سنوي ليصل إلى 386.7 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2026، مقارنة بـ 322.3 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2025. ومن حيث القيمة المطلقة، ارتفع الإنفاق بمقدار 64.4 مليار ريال سعودي، كان منها 33.4 مليار ريال سعودي (51.9%) نتيجة زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، تلتها النفقات على الأصول غير المالية التي ساهمت بمقدار 15.6 مليار ريال سعودي (24.3%) من الزيادة. ومع ذلك، تم تسجيل أعلى معدل نمو في بند المنح، الذي ارتفع بنسبة 248.9% على أساس سنوي ليصل إلى 1.0 مليار ريال سعودي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 0.3 مليار ريال سعودي في الربع الأول من 2025، يليه بند الإعانات الذي ارتفع بنسبة 170.1% على أساس سنوي ليصل إلى 17.5 مليار ريال سعودي مقارنة بـ 6.5 مليار ريال سعودي في الربع الأول من 2025.

أداء الميزانية للربع الأول 2026 (مليار ريال سعودي)

أداء الميزانية (مليار ريال سعودي)	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	التغير السنوي (%)	ميزانية 2026	من % 2026
الإيرادات النفطية	144.7	149.8	-3.4	-	-
الإيرادات غير النفطية	116.3	113.8	2.1	-	-
الإيرادات	**261**	**263.6**	**-1.0**	**1,147.4**	**22.7**
تعويضات الموظفين	151.1	146.1	3.4	584.0	25.9
استخدام السلع والخدمات	98.1	64.6	51.7	247.0	39.7
مصروفات التمويل	12.3	12.4	-0.8	64.0	19.2
الإعانات	17.5	6.5	170.1	30.0	58.5
المنح	1.0	0.3	248.9	5.0	19.1
المنافع الاجتماعية	31.1	30.5	2.0	99.0	31.4
مصروفات أخرى	32.3	34.2	-5.5	121.0	26.7
الأصول غير المالية	43.4	27.8	56.3	162.0	26.8
إجمالي المصروفات	**386.7**	**322.3**	**20.0**	**1,312.8**	**29.5**
الفائض / (العجز)	**-125.7**	**-58.7**	**114.2**	**-165.4**	**76.0**

المصدر: وزارة المالية، العربي المالية

تفصيل الدين العام

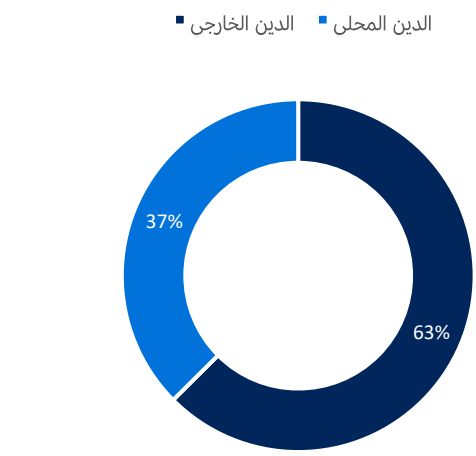

المصدر: وزارة المالية، العربي المالية

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى معلومات يُعتقد أنها موثوقة، إلا أن "العربي المالية" لا تقدم أي ضمان أو تعهد، صريحًا كان أم ضمنيًا، بشأن دقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات، كما لا تتحمل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك نتيجة الإهمال) بسبب أخطاء أو سهو في هذه المعلومات.

تم إعداد هذا التقرير من قبل "العربي المالية" لأغراض معلوماتية فقط، ولا يُعد، ولا ينبغي اعتباره، نصيحة أو توصية أو عرضًا للبيع أو دعوة للاشتراك أو الشراء أو البيع في أي أوراق مالية. كما لا يشكل هذا التقرير أو أي جزء منه أساسًا لأي عقد أو التزام، ولا يجوز الاعتماد عليه في هذا السياق. كما أن الآراء أو وجهات النظر الواردة فيه قابلة للتغيير دون إشعار مسبق.

يُقدَّم هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه لأغراض معلوماتية عامة فقط، ولا يراعي أي أهداف استثمارية أو أوضاع مالية أو احتياجات خاصة لأي من المتلقين. كما أنه لم يُعدّ بغرض توجيه المعلومات إلى جهة معينة، بل يقتصر على تقديم معلومات عامة غير مخصصة.